الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

الوزير

١ص/٣٩٧

٥ آذار ٢٠٢٤

جانب الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء

الموضوع : أزمة فقدان الطوابع المالية الورقية.
المرجع : - الإخبارات والتقارير الصحفية المتعلقة بأزمة فقدان الطوابع المالية.
- احالات مديرية الخزينة.

بالإشارة الى الموضوع ومرجع أعلاه،
نفيدكم بالتالي :
أولاً : إن أساس مشكلة ازمة الطوابع تعود الى طبع وتسليم كميات من الطوابع المالية اقل بكثير من حاجة السوق،

ثانياً : إن البعض من المرخصين تمكنوا من احتكار سوق الطوابع المالية نتيجة تمكنهم من الحصول على كميات كبيرة من الطوابع من خلال صناديق طوابع المرخصين مباشرة أو من خلال استنجار أو استثمار رخص طوابع أخرى بموجب وكالة أو من خلال رخص طوابع بإسم اشخاص تابعين لهم أو عن طريق شراء حصص الطوابع الشهرية من مرخصين آخرين .

ثالثاً : إن معظم أصحاب الرخص لا يلتزمون ببيع الطوابع المالية في محلات البيع وفقا" للرخص المعطاة لهم كما أنهم لا يلتزمون ببيعها بالسعر الرسمي بحجة أن الجعالة ٥% هي غير عادلة .

قد تم اتخاذ عدة اجراءات للتخفيف من حدة أزمة فقدان الطوابع المالية ومنها :
- تسليم الطوابع المالية الى المرخصين بحسب برامج توزيع شهرية
- تسديد رسم الطابع المالي الورقي بموجب اشعار تسديد ص١٤ إعتبارا" من بداية العام ٢٠٢٣
- وضع الآت وسم الطابع المالي في ١٨ صندوق لوزارة المالية

واستطرادا"، للتفضل بأخذ العلم أن أزمة الطوابع المالية بدأت منذ نهاية العام ٢٠١٩ وقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ١١ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ الذي أجاز بموجبه لوزير المالية طباعة الطوابع المالية لدى مطابع الجيش.

تم عقد اتفاق بالتراضي رقم ٧١٠/ص١ تاريخ ٢٠٢١/٣/٣ مع مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني وتم الاتفاق على تأمين ١٥٠ مليون طابع على مرحلتين بحيث يتم تسليم كامل الكمية الواردة في الاتفاقية في منتصف العام ٢٠٢٢.

- لم يتم الالتزام بالجدول الزمني والكميات المطلوبة حيث تم تسليم ٦٧ مليون طابع فقط من أصل ١٥٠ مليون طابع .

- تم اجراء تسوية وتعديل الاتفاقية مع مديرية الشؤون الجغرافية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢١ حيث تم تخفيض كميات الطوابع المطلوب تسليمها الى مخزن الطوابع من ١٥٠ الى ١٠٠ مليون طابع، بحيث اصبحت الكمية المتبقية للطبع هي ٣٣ مليون طابع وتنتهي مهلة تسليمها بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٣ .

- تم عقد اتفاق جديد بالتراضي رقم ١٣٥٤/ص١ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٧ مع مديرية الشؤون الجغرافية وتم الاتفاق على تأمين ٥٠ مليون طابع ضمن فترة ٦ أشهر.

- تم تسليم ١٠ مليون طابع فئة الف ليرة خلال شهر ١٠ من العام ٢٠٢٣ ولم يتم وضعها بالتداول بسبب اكتشاف نسخة ثانية يتم التداول بها في طرابلس . وقد تم ابلاغ مديرية الشؤون الجغرافية بذلك مما أدى الى توقف عملية الطبع حوالي ٣ أشهر نظرا" الى عدم التوصل الى تحديد حجم الضرر بصورة واضحة .

- تم تسليم ١٠ مليون طابع فئة خمسة الاف ليرة بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢١ وذلك بعد صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٤ .

- إن الكمية المتبقية للطبع خلال العام ٢٠٢٤ حتى تاريخه هي ٣٠ مليون طابع ، وقد قامت وزارة المالية بإعداد مشروع قرار لتعديل فئة الطوابع المطلوب طبعها لتتوافق مع الزيادة في قيمة رسوم الطوابع المالية بحيث يشمل فئة ١٠٠,٠٠ ل.ل (ايصال مالي) و ٢٠٠,٠٠ ل.ل(سجل عدلي) و ٤٠٠,٠٠ ل.ل(اخراج قيد)

وقد تم توزيع ١١٩ مليون طابع خلال الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ما يوازي حوالي ٥,٣ مليون طابع شهريا" ،
وتوزيع ٤٨ مليون طابع خلال الفترة بين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ ما يوازي حوالي ٢ مليون طابع شهريا" في حين أن حاجة السوق هي حوالي ١٧ مليون طابع في الشهر خاصة بعد ارتفاع الحد الاقصى لاستيفاء رسم الطابع المالي ورقيا" من ٢٠٠,٠٠٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل مما أدى الى زيادة الطلب على الطوابع الورقية ، في حين أنه تم تسليم وزارة المالية ٢٨ مليون طابع خلال العام ٢٠٢٣ ومن ضمنها ١٠ مليون طابع لم يتم وضعهم بالتداول للاسباب المذكورة أعلاه .
وقد قامت مديرية الخزينة خلال شهر نيسان من العام ٢٠٢٣ بتحديد كميات وفئات الطوابع المالية التي يجب توافرها في مخازن وزارة المالية خلال سنة واحدة وعددها ٢٠٢ مليون طابع ،

مع الإشارة الى توجب تعديل طبع بعض الفئات انسجاما" مع قانون موازنة العام ٢٠٢٤ لتصبح كالتالي:

فئة الطابع	العدد المطلوب طباعته سابقا"	تعديل الفئة ـ موازنة ٢٠٢٤	العدد المطلوب طباعته حاليا"
١,٠٠٠	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠,٠٠٠
٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠
٥٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع :	٢٠٢,٠٠٠,٠٠٠		٢٠٢,٠٠٠,٠٠٠

قامت وزارة المالية بارسال تقرير شامل رقم ١٢٢/ص١ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ الى لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية بناء لطلبها، يتعلق بأزمة الطوابع المالية والإجراءات التي تم اتخاذها لمكافحة السوق السوداء.
كما قامت بارسال نسخة عنه الى ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٣١ بناء لطلبه بموجب المذكرة رقم ١٨/م
إن مجموع عدد الرخص هو ١٣٤٥ رخصة ، منها ٦٥٤ رخصة غير فاعلة .
وقد قامت وزارة المالية بإجراء تجميد مؤقت لـ ٣٤٨ رخصة بيع طوابع من أصل ٦٩١ رخصة فاعلة .

قامت وزارة المالية اعتبارا" من تاريخ ٢٠٢٢/٩/١٠ وخلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بتأمين ٦,٤٥٢,٤٢٧ طابع الى اجهزة وادارات الدولة بناء لطلب خطي .

كما قامت بتأمين ٢,٤٥٨,١١٩ طابع الى المواطنين من خلال صندوق الجمهور .

وبلغ عدد الطوابع المالية المسلمة إلى المرخصين خلال الفترة بين ٢٠٢٢و ٢٠٢٣ : ٤٤,٨٥٠,٦٢٥ طابع.

بناء لما تقدم ،

نرى أن الحلول الواجب إعتمادها من أجل معالجة أزمة الطوابع هي :

١- تأمين كميات تكفي حاجة السوق من الطوابع الورقية
٢- إعتماد الآت وسم الطابع المالي في كافة الادارات والمؤسسات العامة والبلديات بدلا" من إستعمال الطابع الورقي.
٣- دفع قيمة الطابع الورقي بموجب أمر قبض صادر عن صناديق وزارة المالية أو عن الادارات العامة التي تستخدم نظام أوامر القبض العائد لوزارة المالية مهما بلغت قيمته بصورة مؤقتة .
٤- تأمين الاعتمادات اللازمة من أجل المباشرة في تطبيق الطابع الالكتروني E-stamps

وزير المالية

يوسف الخليل